



قضايا الشباب

في جدول الأعمال الحضري الجديد

برنامج المؤئل
لمستقبل حضري أفضل



قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد

حقوق الطبع محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة

برنامـج الأمـم المـتحـدة للمـسـتوـنـات البـشـرـية (ـالـموـئـلـ)

صـ.ـبـ.ـ ٣٠٣ـ،ـ ٠٣٠ـ،ـ نـيـروـيـ،ـ كـيـنيـاـ

رـقـمـ الـهـاتـفـ:ـ ٧٦٢٣١٢٠ـ٠ـ٢٠ـ٤ـ (ـالـمـكـتـبـ الرـئـيـسيـ)

الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org

إن التسميات الواردة في هذا المنشور وأسلوب عرض المواد لا تعكس على الإطلاق أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو أي من سلطاتها، أو بشأن تحديد تחומتها أو حدودها.

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أو منظومة الأمم المتحدة، أو أي من الدول الأعضاء.

يمكن الاقتباس وإعادة النشر دون إذن مسبق، شريطة الإشارة إلى المصدر.

المؤلف: هيلين أويصال

المحررون: دوغلاس رagan، جون - أنديرياس سولبيرغ

التصميم: تابينا أوبارا

الجهة المانحة: حكومة دولة الزرويج

تم النشر لأول مرة في من قبل برنامج المؤهل مدينة نيروبي في عام ٢٠١٦.

تم إعداد هذا التقرير باللغة العربية بفضل الدعم المالي المقدم من برنامج مدن المستقبل في المملكة العربية السعودية التابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية



قضايا الشباب

في جدول الأعمال الحضري الجديد

برنامج المعلم®



قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد

4

الملخص التنفيذي

تعتبر المدن ذات دور أساسي وهام في إعمال حقوق الشباب، وذلك في ظل معدلات البطالة الحادة بين الشباب، والازمة المالية العالمية، والمظاهرات الشبابية. وفي ظل تشكيل الأفراد في الفئة العمرية ما بين ١٥ و ٢٤ عاماً نسبة مرتقبة تصل إلى ١٨ مليون نسمة عالمياً^١ وفي ظل تشكيل عمليات التحضر لأحد أبرز القوى المحركة للتنمية البشرية^٢، تهدف هذه المادة إلى زيادة الوعي حول أهمية التركيز على فئة الشباب باعتبارها كجزء أساسي من عملية التنمية الحضرية، كما وتتضمن هذه المادة مجموعة من أبرز الأفكار التي تدفع برنامج المؤهل للعمل في هذا المجال مع التركيز على النهج الثلاثي المنح والمصمم لتحقيق التوسيع المستدام.

إن إيجاد الرابط الإيجابي ما بين عمليات التحضر والتنمية - من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة - يتطلب وضع الأنظمة والسياسات الحضرية التي تعكس الواقع الذي يعيشه الشباب، كذلك، فيإمكان المدن الاستفادة من الفكر الجديد حول إمكانية نشوء العديد من الفرص للنظم الاقتصادية المحلية والتي يمكن استغلالها لسد فجوات الدخل وزيادة الإيرادات المتاحة للسلطات المحلية من خلال مشاركة الشباب. وبعبارة أخرى، فيتمكن المدن تعزيز قدراتها وإمكاناتها لتعزيز مستويات الإزدهار، والمساواة، والابتكار في حال ربط النهج الحديث بخطط مناسبة وملائمة للشريحة السكانية الواسعة من الشباب ومن يقطنون في المناطق الحضرية أو من يهاجرون إليها، إضافة لذلك، فإن ضمان إيصال صوت الشباب والاعتراف بهم كجهة شريكه ومعنية ضمن الأطر التشريعية من شأنه تمكين المدن من تسخير الإمكانيات الكامنة لدى الشريحة السكانية الشابة الضخمة.

١ تقرير حالة السكان في العالم (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤)

٢ يعرف مفهوم التنمية البشرية ضمن هذا السياق بالخيارات المتاحة للأفراد لتوجيه حياتهم وتحسين مستوى ظروف الأفراد بما يتجاوز إطار التنمية الاقتصادية بحيث يشمل كذلك الجوانب الاجتماعية والسياسية ل أي مجتمع.

السكان المحليين من شاماizi يراجعون خطة الإسكان. غانا
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) / روث مكليود



قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد

المقدمة

واضحًا في المفهوم الخاص بأساليب التحضر، بحيث يشمل تصوّرًا أكثر شمولية لكل من الفرص والتحديات الكامنة في المدن.

يعتمد برنامج المؤهل نهجاً جديداً في مجال التنمية الحضرية والذي يتمثل في جدول الأعمال الحضري الجديد والذي يعكس نموذجاً مستداماً، ومتاماً، وشمولياً لتحقيق التنمية الحضرية - وهو ما يتماشى والعمليات الناشئة على المستوى الدولي.

إن هذه النقلة النوعية الجديدة نحو نموذج جديد لعمليات التحضر يعكس استجابة برنامج المؤهل لمختلف التحديات الناشئة في وقتنا الحاضر، وهي استجابة مبنية على تحقيق أسس الاستدامة، والتكامل، والإدماج. ويدعو برنامج المؤهل من خلال هذا النوع من الاستجابة إلى ضرورة تتفيد عمليات التحضر القائمة على أساس التكامل من خلال توكيز مختلف الأهداف والغايات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية لتحقيق الاستدامة وجمعها بحيث تشكل الجوهر الأساسي لعمليات التنمية، إلى جانب صون حقوق الإنسان وتمكين المجتمعات المحلية من تعزيز مستويات التعاون والمشاركة

تحتضن المدن معظم سكان العالم، فيما يولد نحو ١٠٠ مركز حضري حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي^١ عدا عن الأهمية المتزايدة التي باتت تحظى المدن بها على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ولا تزال المدن تشكل عامل جذب للفرد من كل صوب في إطار سعيهم للتمتع بالرفاه، والحياة الأفضل، وما يرتبط بها من فرص معرفية أكثر تنوعاً. وفي ظل تكوان الأفراد النواة الأساسية لتلك المدن، فقد أسفرت العوامل المحركة لعمليات التحضر عن نشوء قضايا جديدة في مجالات التنمية البيئية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

تم إعداد هذا المنشور بالتزامن مع انطلاق المشاورات الدولية حول عملية التحضر وأثرها السلي على التنمية البشرية، ويؤمل بأن يساهم مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالإسكان والتربية الحضرية المستدامة (المؤهل الثالث) في تحقيق الاتفاق بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بشأن اعتماد نموذج جديد للتنمية المستدامة. كما سيكون لهذا المؤتمر في دورته الثالثة أثراً مباشراً وهاماً على مستقبل التنمية في المدن وذلك عبر صياغة جدول أعمال عالمي جديد لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ويهدف مؤتمر المؤهل الثالث لتحقيق نموذج إداري وخططي تشاركي أفضل وأكثر شفافية واستجابة للمدن التي تدرك إدارتها أهمية تعدد الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية - والتي يجب أن تكون معنية - من أجل استغلال الإمكانيات الهائلة لعمليات التحضر لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر إيجاد أرضية مشتركة ما بين سكان المدن وصانعي السياسات بغية دعم وتعزيز الحس بملكية عملية التحضر المستدام.

وتقابلاً مع ذلك، لا تزال المفاوضات جارية بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك المشاورات حول ضرورة تحقيق معايير الشمولية، والأمان، والمرونة، والتنمية المستدامة في كل من المدن والمستوطنات البشرية.^٢ من جانب آخر، ضمن السياق الراهن لتجاوز إطار تحسين مستويات السكن، ومرافق الصرف الصحي والمياه، فإن هدف التنمية المستدامة المقترن بشأن المدن والمستوطنات البشرية يمثل تحولاً

^١ العالم الحضري: تحديد القوى الاقتصادية للمدن (مكينزي)، (٢٠١)

^٢ مقترن الفريق العامل المقترن بشأن أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٤)

^٣ الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، ضمان تحقيق الاستدامة البيئية، الغایة ٧، دال:

بحلول عام ٢٠٢٠، تحقيق تحسن ملموس في الظروف المعيشية لما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة.

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد

7



النهج الثلاثي المنح (برنامج المؤهل ٢٠١٥)

الأنظمة والقوانين الحضرية

تعتبر الأنظمة والقوانين الحضرية المناسبة أمراً أساسياً لتصميم، وإنشاء، وإدارة المستوطنات البشرية الفعالة والمنصفة.

التخطيط والتصميم الحضري

تعتبر نوعية برامج التخطيط والتصميم الحضري ذات أثر مباشر على القيمة المتأتية من المستوطنات البشرية المنشأة من خلال توفير المأوى العام، والطرق، والمناطق المنشأة الفعالة والتي تساهم بتحقيق المساواة.

التمويل المحلي

تعتبر أنظمة التمويل المحلي التي تميز بالفعالية والشفافية عاماً أساسياً لجذب الاستثمارات، وإدارة المدن وتحقيق فعاليتها. ولابد من أن تتضمن تلك الأنظمة توجهاً نحو إعادة توزيع المنافع المتأتية من عمليات التنمية الحضرية.

النهج الثلاثي المنح



الديمقراطية.^٤ كذلك، يدعو برنامج المؤهل لاتباع نهج إستراتيجي جديد يقوم على ركيزتين أساسيتين، ألا وهمما، الصلة الإيجابية والفعالة ما بين عمليات التحضر والتنمية، وأهمية التشريعات، وعمليات التخطيط والآليات التمويلية المتبعة في المدن لضمان تحقيق عمليات التنمية للنتائج الإيجابية المرجوة.^٥

^٤ التحضر والتنمية المستدامة: من أجل صياغة جدول أعمال حضري جديد، ورقة سياسة عامة توجيهية مقدمة إلى اللجنة الرقبيّة المستوى المعنية بالبرنامج، الدورة الثامنة والعشرون في مقر الأمم المتحدة (نيويورك)، بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٤
^٥ الحلول الحضرية (برنامج المؤهل، ٢٠١٥)



يهدف هذا المنشور لتعزيز مستويات الوعي والتنسيق ما بين برنامج المؤهل ومختلف الجهات الشركية بهدف تعزيز أهمية القضايا المرتبطة بالشباب في المدن، سواء كان ذلك في الوقت الحاضر أو في المستقبل. كما يهدف كذلك للتشديد على أهمية ضمان شمولية أي نتائج متمحضة عن عمليات التنمية الحضرية لقضايا الشباب، سواء كانت ناشئة عن التدخلات المنهجية لبرنامج المؤهل، أو لمؤتمر المؤهل الثالث، أو مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وذلك عبر طرح التوصيات التي تستند إلى أنسن حقوق الإنسان، وعمليات التنمية التي يقودها الشباب الحضري بهدف إنشاء المدن المتكاملة والشاملة وذلك كجزء من النهج الثلاثي المنحى وجدول الأعمال الحضري الجديد.

ويهدف برنامج المؤهل لتعزيز عمليات النمو الحضري المدمجة، والمتنوعة، والمتراقبة من خلال تنفيذ هذا النموذج العمراني الجديد. إضافة لذلك، يوصي برنامج المؤهل بإلماح أطر التخطيط والتصميم الحضري، والأطر التشريعية والتنظيمية، إضافة للأطر الحضرية والتمويل العام من أجل ضمان تنفيذ أنماط التنمية العمرانية المستدامة في المناطق الحضرية النامية. علاوة على ذلك، يعد التخطيط المسبق لعمليات النمو الحضري أمراً أساسياً وهاماً لتوجيه عمليات النمو باتجاهات فعالة، وعادلة، وسليمة بيئياً. إلا أن عمليات التخطيط بحد ذاتها ليست كافية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث تعتبر كل من الأطر التشريعية والتنظيمية بمثابة البوصلة التي توجه عمليات تنفيذ الخطط الموضوعة، فيما تساهم الأطر التمويلية في تنفيذها. ولذلك، يعتبر النهج الثلاثي المنحى الوسيلة المناسبة لتحقيق النتائج المستدامة والشاملة المرجوة.



قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد

٩



جهود برنامج المؤهل في مجال الشباب

ويسع النهج القائم على حقوق الإنسان إلى تمكين أولئك الأفراد أو الجماعات من سينتمي لهم حتماً في حال عدم تمكينهم مما سيؤدي وبالتالي لاستمرار مطالبتهم بضمان حقوق الإنسان المكفولة لهم والمعترف بها لهم على المستوى الدولي. كذلك، يهدف هذا النهج إلى الحد من أشكال التفاوت القائمة على أساس السن والنوع الاجتماعي.

يسعى برنامج المؤهل لتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان بغية إيجاد فهم متكملاً للصلة ما بين **فئة الشباب وعمليات التحضر، إضافة لتحليل كلّاً من الحقوق والواجبات الخاصة بأصحاب الحق، ومعالجة أشكال التفاوت، والممارسات التمييزية الظالمة وغيرها من الممارسات القائمة على المصالح والعلاقات** والتي عادة ما تنشأ في المدن مثلما هو مشار إليه من منظور الشباب.

يطرح هذا النهج ضرورة تحديد وتحفيز الجهات المعنية من أصحاب المصلحة المشتركة والقادرين على إحداث التغيير - سواء كان ذلك عبر برامج تطوير القدرات وال�能 - باعتبار الشباب شركاء متساوين في مجال صياغة السياسات، وتنفيذها ورصدها.^٣



وفقاً للتعریف المعتمد لدى الأمم المتحدة، يشير مفهوم الشباب إلى الأفراد من تراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ٢٤ عاماً.^١ إلا أنه قد لوحظ التباين الواسع بين الإحصاءات والتعریفات الثقافية السائدة لشريحة الشباب على المستويات الوطنية، وذلك في ظل إدراج بعض البلدان لفئات عمرية أكبر أو أصغر لدى تنفيذ سياساتها وبرامجهما المتنوعة. وقد اعتمد برنامج المؤهل الفئة العمرية للشباب لي تشمل الأفراد من تراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ٣٢ عاماً، فيما يتضمن التعریف الخاص بمصطلح الشباب إشارة لهم باعتبارهم كأفراد يمرون في مرحلة انتقالية بين الطفولة والرشد، أو كمرحلة ترتبط بالسن إلا أن هذا لا يعني بالضرورة تحديدها وفقاً لسن الأفراد، وذلك في ظل تغير أدوار الأفراد ومسؤولياتهم بما يتماشى ومتطلبات المجتمعات التي يعيشون بها.

^٣ الأسئلة الأكثر شيوعاً حول النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق التعاون الإنمائي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦)

^١ تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٨١، ٢١٥ / ٣٦
^٢ حسب التعریف الوارد ضمن ميثاق الشباب الأفريقي (الاتحاد الأفريقي ، ٢٠٠٦)

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد



من جهة أخرى، وفي ظل المساعي الرامية للتعامل مع حالة التضخم الشابي الناشئة وأثرها على مستويات التنمية في المدن؛ فمن الضروري للغاية العمل عن كثب مع الشباب من كلا الجنسين، مع مراعاة التباين الناشئ في ظروفهم الحياتية، وقدراتهم وخبراتهم من أجل تحقيق هدف التنمية الحضرية المستدامة. وباعتبار هذه القضية قضية شمولية بالنسبة لبرنامج المؤهل؛ فقد تم الشروع في تتنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للشباب في المناطق الحضرية - وتعزيز الأسس اللازمة لوضع توصيات السياسات القائمة على الأدلة والبراهين - وذلك في ظل العمل على إدماج الشباب ضمن مختلف البرامج التي تنفذها الوكالة. إضافة لذلك، فقد توجه البرنامج لإدماج الشباب على المستوى الدولي وذلك ضمن المساعي الرامية لإيجاد فهم دولي لمختلف القضايا الشبابية الملحقة جنباً إلى جنب مع الاعتماد على أطر الشراكة القوية والقائمة مع الحكومات الوطنية والمحلية من أجل ترجمة المداولات والمعارف العالمية إلى نتائج ملموسة من التحسين في الظروف المعيشية للشباب في المدن.

و ضمن المساعي الرامية لتعزيز النموذج الحضري القائم على مجموعة من الآليات والإجراءات الهدافة لاحترام حقوق الإنسان، وصونها، وتعزيزها؛ فتعد برامج التنمية الموجهة من قبل الشباب كأداة فعالة تطويرية على منافع متعددة وهامة للمدن.^٤ علاوة على ذلك، فإن لتمكن الشباب بحيث يصبحوا كعوامل دافعة للتغيير في مدنهم دور في تغيير العقليات والمفاهيم السائدة إلى جانب تغيير مجموعة من الممارسات والأساليب المتبعة ما بين الشباب والشراحت الآخر، لا سيما على صعيد الحكومات الإقليمية والمحلية التي تعامل مع شريحة الشباب، وضمان تحقيق التأثير الإيجابي والمنتج لما فيه مصلحة مدنهم. كما يمكن أن يسهم ذلك في دعم المدن ضمن المساعي الرامية لتحقيق مستويات أفضل من الشمولية ضمن إطار الجهود المبذولة لمعالجة القيود الاجتماعية والاقتصادية، والحد من آشكال العزلة الاجتماعية الناشئة في المجتمعات المحلية، وتمكن الشباب من استغلال الفرص المتاحة لهم.

^٤ أعن بـ برنامج المؤهل في عام ٢٠٠٧ عن مجموعة من مبادرات التنمية الموجهة من قبل الشباب والتي تساهم في توجيه برامج المؤهل، فضلاً عن توفيرها للمبادرات التوجيهية اللازمة للمدن والجهات الأخرى الشريكة لإعداد البرامج والسياسات الموجهة لفئة الشباب. إن استخدام نموذج تموي موجه من قبل الشباب يساهم في عكس الدور الفاعل لهم باعتبارهم كجهة أساسية وشريكه في مجال التنمية : أي باعتبارهم كجهة شريكه تتبع إدماجها وإشراكها بالكامل في برامج التنمية الحضرية المستدامة. لمزيد من المعلومات ، يرجى الاطلاع على سلسلة التقارير العالمية للتنمية الموجهة من قبل الشباب (٢)؛ حالة التنمية الموجهة من قبل الشباب من منظور الصندوق الحضري للشباب التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل، ٢٠١٢).

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد

تعريف حالة التضخم السكاني الشبابي في المدن



دانيا ٢ - فقد سجلت العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض معدلات أعلى من الكثافة السكانية في الفئة العمرية ما بين ١٥ - ٢٩ عاماً^٢ الأمر الذي يطرح مجموعة من الفروض الازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية نظراً لزيادة الحاصلة في الأيدي العاملة والتي باتت تسجل وتيرة نمو أسرع مقارنة مع الكثافة السكانية التي تعتمد عليها ^٣ وهو ما يمكن استغلاله في المدن باعتبار تلك القوى العاملة كمولدات لتحقيق النمو الاقتصادي.

أصبحت المدن الوجهة الأساسية لاستقرار الأفراد منذ عام ٢٠٠٧، وفي الوقت ذاته، فقد لوحظ النمو المتزايد لشريحة الشباب في المدن حيث تشير الترجيحات إلى احتمالية بلوغ نسبة سكان المدن منهن تقل أعمارهم عن عن ١٨ عاماً إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وتنسم هذه الظاهرة بملامح جغرافية واضحة، ففي ظل تمكن البلدان الصناعية من تحقيق التحول الديمغرافي التام من مجتمعات زراعية ريفية واسعة وذات معدلات خصوبة ووفيات

^٢ ما هو العائد الديمغرافي؟ (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦)

^٣ التضخم الشبابي : عائد ديمغرافي أمر قبلية ديمغرافية في البلدان النامية؟ (البنك الدولي، ٢٠١٢)

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد



يمكن أن تؤدي البطالة بين الشباب لنشوء تغيرات في أنماط الحياة الأسرية وزيادة مستويات التفاوت في الدخل والجرائم، فضلاً عن حالة التهميش لفئات واسعة من الشباب من تدفعهم ظروفهم للستقرار في المناطق السكنية الفقيرة وغير المنظمة أو في الأحياء السكنية الموصومة وذلك كنتيجة مباشرة لتدني مستوى الدخل.

للتحديات المتصلة بالحقوق، وفرض ملكية الأرضي، وحرية التعبير، ونقص الخدمات الأساسية والموارد الاقتصادية. من جانب آخر، تنتشر ممارسات التحرش الجنسي في الأماكن العامة على نطاق واسع مما يؤدي لنشوء تحديات غير مرئية والتي تحول دون تمكن النساء الشابات من ممارسة حقهن في حرية التنقل دون أي شعور بالخوف.^٥ وتعتبر كل من الفتيات المراهقات والنساء الشابات ممارسات التمييز بين الجنسين كعامل أساسى لنشوء المزيد من التحديات مما يجعلهن عرضة أكثر للتحديات الناشئة عن عمليات التحرش في ظل غياب أي اعتراف رسمي بدورهن الأساسي في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في المدن.

إن المخاوف الأمنية والمرتبطة بالعصابات الإجرامية عادة ما تتم ترجمتها عبر تهميش الشباب في المدن، لا سيما شرائح الشباب من ذوي الدخل المتدنى وممن ينتمون لأقليات عرقية محددة. كما تتسنم أساليب التهميش بالبعد الجندرى الواضح والذي ينعكس سلباً على كل من الفتيات في سن المراهقة والشابات. وتتجدر الإشارة هنا إلى الدور القيادي الذي يمكن للشابات توليه في مجتمعاتهن، إلا أنهن عادة ما يواجهن مجموعة من التحديات المتعلقة بأمنهن وإمكانية تقليلهن، إضافة للتحديات المتصلة بالحقوق، وفرض ملكية الأرضي، وحرية التعبير، ونقص الخدمات الأساسية والموارد الاقتصادية. من جانب آخر، تنتشر ممارسات التحرش الجنسي في الأماكن العامة على نطاق واسع مما يؤدي لنشوء تحديات غير مرئية والتي تحول دون تمكن النساء الشابات من المراهقات والنساء الشابات ممارسات التمييز بين الجنسين كعامل أساسى لنشوء المزيد من التحديات مما يجعلهن عرضة

إن تامي معدلات الكثافة السكانية الشابة في المدن من شأنه الدفع لظهور العديد من القضايا الجديدة وذات الصلة بعمليات التنمية الاقتصادية، والسياسية، والبشرية. ويمكن أن يساهم كلاً من نهج الوراثة المتتسارعة لعمليات التحضر والتضخم الشابي في توليد العديد من الفرص لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المدن شريطة تنفيذ التخطيط السليم والمناسب لكلا النهجين ضمن الإستراتيجيات الإنمائية المحلية والوطنية. فعلاً، يمكن أن تساهم المدن في توفير فرص أفضل للشباب للحصول على الخدمات التعليمية والمتحممية، والتنوع والمعرفة، وهي الفرض التي تشكل عوامل أساسية وهامة لتعزيز مستويات التنمية البشرية ولمواصلة استقطاب الشباب نحو المناطق الحضرية.

يبدأ أنه وبالتوافق مع تحقيق الاستجابة وتوفير الفرص المناسبة للشباب، فإن دمج هذين التوجهين قد يؤدي لنتيجة عكسية تمثل في انتشار المناطق غير المنظمة والفقيرة، ولزيادة معدلات التفاوت، ولنشوء أشكال جديدة من التهميش والإقصاء الاجتماعي. وضمن هذا السياق، فلا بد من الإشارة إلى التوجه العام في المدن لزيادة أشكال التهميش والتفاوت، وحرمان الشباب من مزايا الحياة الحضرية، لا سيما في البلدان التي تشهد وثيرة متتسارعة وغير منتظمة للنمو الحضري.^٤ كما يمكن الإشارة لعمليات التحضر في الوقت الراهن باعتبارها كعمليات لا تساهم في ضمان حقوق متساوية للشباب في السكن، والحياة، وملكية الأرضي، إضافة لعدم توفر فرص متساوية للتمتع بموارد الرزق والظروف المعيشية المناسبة، وعدم تمكن الشباب من الحصول على إمدادات المياه النقية، والمرافق الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، والفرص الشحيحة والمتحدة للخرجين الجدد من الشباب للحصول على فرص العمل المناسبة. إن المخاوف الأمنية والمرتبطة بالعصابات الإجرامية عادة ما تتم ترجمتها عبر تهميش الشباب في المدن، لا سيما شرائح الشباب من ذوي الدخل المتدنى وممن ينتمون لأقليات عرقية محددة. كما تتسنم أساليب التهميش بالبعد الجندرى الواضح والذي ينعكس سلباً على كل من الفتيات في سن المراهقة والشابات. وتتجدر الإشارة هنا إلى الدور القيادي الذي يمكن للشابات توليه في مجتمعاتهن، إلا أنهن عادة ما يواجهن مجموعة من التحديات المتعلقة بأمنهن وإمكانية تقليلهن، إضافة

^٥ أوقفوا ممارسات التحرش في الشوارع: إحصاءات - دراسات أكاديمية ومجتمعية (٢٠١٣)

^٦ أوقفوا ممارسات التحرش في الشوارع: إحصاءات - دراسات أكاديمية ومجتمعية (٢٠١٣)



إن ظاهرة التضخم الشبابي والتي تسهم في مواصلة نشوء المناطق السكنية العشوائية وغير المنظمة، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب على المستوى العالمي، ونشوء المزيد من الاضطرابات والاحتجاجات تعد جميعها كأعراض واضحة للاحتجاهات الإنمائية غير المستدامة وغير المنظمة. وتطلب تلك القضايا بحد ذاتها إيجاد حلول جديدة والتي تساهم في إدماج الشباب باعتبارهم كجهة شريكه وأساسية ضمن مجتمعاتهم، إضافة لضرورة تنفيذ المنهجيات المنشورة والشاملة لتعزيز مستويات الاستدامة ونوعية الحياة لمنفعة جميع الشرائح السكانية في المدن، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق المطالب الشبابية للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية والمكفلة لهم على المستوى الدولي.

أكثر للتحديات الناشئة عن عمليات التحضر في ظل غياب أي اعتراف رسمي بدورهن الأساسي في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في المدن.

وشهدت العديد من المدن توجهات متزايدة لتأسيس الأماكن والمساحات العامة لا سيما فيما يتعلق بالحركات الشبابية الناشطة في الشوارع والأماكن العامة تعبر عن استيائهم من الوضع الراهن. واستجابة لذلك، تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة الأمنية بما في ذلك تنفيذ عمليات المراقبة وفرض حظر التجول، وفرض قوانين لمنع المصلين من أداء شعائرهم الدينية مما أسفر عن زيادة معدلات تهميش الشباب بدلاً من تعزيز الحلول المستدامة والطويلة الأجل لإدماجهم وتلبية مطالباتهم ونطلياتهم.^٧

ونجد التحديات التي يواجهها الشباب، جنباً إلى جنب والتطورات التكنولوجية الراهنة وتوجهات العولمة وإغفال عمليات التنمية الخاصة بقضايا الشباب كجوانب هامة وضرورية لتحليل الحركات الاحتجاجية التي يقودها الشباب وغيرها من أشكال الاضطراب الناشطة في كل من مدن الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا. وقد لوحظت الحركات الشبابية الناشطة في الميادين العامة في كل من مدن هونغ كونغ، والقاهرة، وأسطنبول، وموسكو، وساوپاولو للمطالبة بسماع أصواتهم وتعزيز مستويات مشاركة الشباب فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم. وقد تعتبر تلك التظاهرات في العديد من الحالات كتجسيد للتحديات المتعددة التي تواجه الشباب في المدن، غالباً ما تعتبر عمليات التحضر غير منصفة والتي عادة ما تعود بالنفع على الشرائح ذات القدرة على المطالبة بها في ظل إغفال شرائح أخرى وحرمانها من التمتع بأي من مظاهر الرخاء والاستقرار. وبالإضافة إلى العقبات التي تحول دون تحقيق الرخاء المطلوب في المدن، فهناك عوامل أخرى كضعف السياسات الإدارية، والفساد، وغياب الهيكل المؤسسي المناسب والتي تؤدي إلى تلاشي المنافع المتأتية عن الجهود المبذولة لتعزيز مستويات الإنتاجية، وتوفير المرافق الأساسية، وتحسين نوعية الحياة، والمساواة، والإدماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية.^٨

⁷ تقرير الأبحاث الشبابية من أجل العمل في مجال الأرضي، التقرير النهائي للمشروع (برنامج المؤهل، ٢٠١٤)

⁸ تقرير حالة مدن العالم ٢٠١٣ / ٢٠١٣ : ازدهار المدن (برنامج المؤهل، ٢٠١٣)



النهج الجديد في معالجة قضايا الشباب : تحول التحدي إلى مصدر أساسى نافع



التنظيم وبناء القدرات المؤسسية بغية تحقيق المشاركة بأساليب أفضل وأكثر ملاءمة في مجال التنمية الحضرية. وقد أسفر ذلك عن تغيير في النهج المتبعة والذي لا يحصر قيمة المشاركة الشبابية باعتبارها كاستثمار من أجل المستقبل فحسب؛ بل باعتبارها كوسيلة لتحسين المستويات المعيشية للشباب ول مجتمعاتهم في الوقت الحاضر.

شهد العقد الماضي تحولاً هاماً على صعيد السياسات العامة ومعالجتها لقضايا الشباب، وذلك بالتحول عن اعتبارهم كشريحة ضعيفة ومتلقية نحو اعتبارهم كشريحة اجتماعية أساسية وفاعلة لها الحق في المشاركة والتأثير على قدم المساواة مع الجهات الأخرى المعنية. وتحقيقاً لهذه الغاية؛ أسمم جدول أعمال المؤتمر (الموئل الثاني) والمعنقد في مدينة إسطنبول في عام 1996 في وضع الأساس والأطر اللازمة لإنشاء شراكات متعددة الأطراف والتي تهدف لإنشاء المدن الأكثر أماناً، ونظافة، وإنصافاً لجميع شرائحها السكانية.¹ وقد شكل جدول أعمال المؤتمـر تحدياً جديداً لجميع الجهات من أصحاب المصلحة المشتركة، بما في ذلك الشباب والمجموعات المدنية الشابة، وذلك على صعيد إعادة

¹ برنامج عمل المؤتمـر: الأهداف والمبادئ، الإلتزامـات والخطة العالمية من أجل العمل، 1996

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد



وفي ضوء هذه التطورات جنباً إلى جنب والجهود المبذولة من خلال مؤتمر المؤهل الثالث وخطبة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فقد لوحظ الاهتمام المتزايد بإدماج الشباب وتعزيز مستوى مشاركتهم على مختلف المستويات المحلية، والوطنية، والعالمية باعتبارهم كعامل أساسى لتحقيق التغيير المنشود ولمعالجة الأسباب الجذرية لكل من التحديات والفرص الناشئة، فضلاً عن إدراك دورهم الهام وأساسي ضمن السياق الحضري. إلا أنه وبالرغم من جميع تلك الجهود؛ فلا تزال هناك العديد من التغيرات الهامة والمتعلقة بإيجاد فهم لكيفية تطبيق تلك الأفكار عبر مختلف السياسات والمعارضات المتتبعة في المناطق الحضرية، فضلاً عن إيجاد السبل الازمة لضمان تنفيذ السياسات والأنظمة العالمية والوطنية على المستويات التي تشهد أبرز التحديات الناشئة، وتحديداً في المدن.

لقد لوحظ الاهتمام المتزايد منذ عام ١٩٩٦ بالإمكانات التنموية الهائلة والكامنة لدى الشباب حيث توجهت العديد من البلدان النامية لإعداد الآليات المناسبة والمخصصة لاستغلال طاقات الشباب.^١

وقد شكل هذا الاهتمام شرطاً أساسياً لإقرار الجمعية العمومية لبرنامج العمل العالمي للشباب في عام ١٩٩٥ والذي تم استكماله لاحقاً في عام ٢٠٠٨، حيث تساهم مجالات الأولوية الخمسة عشر ل البرنامج في توجيه مخارات السياسات والإجراءات المنفذة في مجال تمكين الشباب.^٢ واستجابة لبرنامج العمل الخمسي للأمم المتحدة للأمم المتحدة والمعلن في عام ٢٠١٢ والذي تضمن التركيز على ضرورة تلبية احتياجات أكبر جيل ناشئ من الشباب في العالم أجمع؛ فقد توجهت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الإنمائية الفاعلة لتعزيز التركيز على قمة الشباب من خلال البرامج الخاصة بمجالي التشغيل، وتنظيم المشاريع، والمشاركة السياسية، والمواطنة، وكفالة الحقوق، والتعليم، والصحة الإنجابية.

وضمن المساعي الرامية لتنفيذ هذا البرنامج؛ فقد تم الإعلان عن تعيين أول مبعوث للأمم المتحدة للأمم المتحدة للشباب في عام ٢٠١٣ بهدف الدعوة لمعالجة الاحتياجات الإنمائية وحقوق الشباب، وذلك بغية تحقيق التقارب ما بين الجهد الذي تقذها وكالات الأمم المتحدة ومصالح الشباب.^٣

١ تتضمن بعض الهيئة كلًّا من صندوق أونزو في كينيا، منظمة الوعد في الهند، وبرنامج مدارس المستقبل في البرازيل، إضافة لصندوق الشباب الحضري التابع لبرنامج المؤهل.

٢ [pdf:<http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/wpay%201.pdf>](http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/wpay%201.pdf)

٣ برنامج العمل الخمسي للأمم العاشر للأمم المتحدة، ٢٥ يناير / كانون الثاني ٢٠١٣

الشباب كحلقة وصل ما بين عمليات التحضر والتنمية : إدماج الشباب ضمن النهج الثلاثي المنسق



قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد



ولهذه الأسباب، فمن الأهمية بمكان مواصلة إدماج شريحة الشباب لدى تفزيذ الجهود المتكاملة والرامية لتطوير المدن، بما في ذلك الجهود المتعلقة بتحطيم المدن، ووضع الأسس التشريعية والتنظيمية وغيرها من الأسس المالية والاقتصادية. إضافة لذلك، فإن تحقيق معيار الاستدامة الطويلة الأجل في المدن لن يكون ممكناً إلا من خلال معالجة القضايا التي تمس الشباب باعتبارهم كأحد العوامل الهامة وذات الأثر المباشر على عمليات النمو الحضري.

وباعتبار هذه الشريحة كعامل أساسي وهام ضمن إطار عمليات التحضر، فإن إشراك الشباب في تشكيل مسار التنمية الحضرية - سواء كان ذلك عبر المشاركة الفعلية في برامج التخطيط الحضري، أو في صياغة الأنظمة والتشريعات الحضرية، أو السياسات الاقتصادية - من شأنه الإسهام في تمكينهم من تحمل المسؤولية وتعزيز الحس بالملكية لدعم الجهود المبذولة لإنشاء المدن المدمجة، والشاملة، المستدامة. كما يهدف هذا النهج لتسخير إمكانات الشباب باعتبارهم كحلقة الوصل الازمة ما بين عمليات التحضر والتربية، وذلك عبر إدماج العديد من مجالات التنمية الحضرية - إن لم تكن كلها، والتعزيز الفعلي للدور الأساسي للأفراد ضمن عمليات التحضر لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وتعزيز مستويات الشمولية والاستدامة في المدن.

إن فهم الجوانب المتعددة لممارسات التميز التي قد تواجه الشباب في المدن يمكن أن يسهم في معالجة التغرس والإمكانات الناشئة داخل المدن وما بينها، مما يتبع المجال لكل من الحكومات، والشباب، والجهات التنموية للعمل على إعداد الخطط، والسياسات والبرامج الشبابية اللازمة لضمان مشاركتهم. ومثمنا هو مبين أعلاه؛ فنمة العديد من التأثيرات السلبية الجمة التي قد تؤثر على عملية التحضر في حال إغفال تلك القضايا الملحة، بما في ذلك تهميش الشابات والشباب باعتبارهم كأحد العوامل المعيبة لتحقيق مستويات الإناتجية، والازدهار، والتقدم في مختلف المدن والبلدان. علاوة على ذلك، فإن العزوف عن إشراك الشباب باعتبارهم كمورد أساسي وهام لتحقيق التنمية الحضرية قد يشكل خسارة كبيرة وذلك في ظل أهمية إيصال تطلعات الشباب فيما يتعلق بإنشاء مدنهم مما سيساهم بالتالي في إيجاد مدن أفضل بحيث تصبح تلك المدن قادرة على إيجاد الحلول للمشكلات الناشئة استناداً لعمليات صنع القرار المناسبة والقائمة على معياري التشاركة والشفافية.

وتشكل شريحة الشباب نقطة تلاقٍ مشتركة بين مختلف الأهداف والغايات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية ذات الصلة بالركائز الأساسية لعمليات التحضر، وباعتبار هذه الشريحة كعامل أساسي وهام لإيجاد الحلول الازمة للقضايا الناشئة، فتعتبر شريحة الشباب في المدن النواة الأساسية لتحقيق معيار الاستدامة باعتبارها كأحدى الشرائح السكانية الأكبر تأثراً بتغير المناخ، والبطالة، والبرامج الإنمائية المستقبلية. وضمن المساعي الرامية لمواجهة تلك التحديات، فلا بد من اعتماد منظور متكمال لعمليات التحضر والذي يمكن أن يساهم في تيسير الجهود المبذولة لمعالجة واقع الشباب في المدن، والذي قد ينطوي على ضعف الحياة الامنة للمساكن مما يؤثّر سلباً على الفرص المتاحة لهم لتحقيق الأمن الاقتصادي، إضافة لضعف مستويات المشاركة في إدارة المدن وتحطيمها والذي عادة ما ينشأ جنباً إلى جنب ومعدلات التفاوت اللافقة والمرتبطة بالتنوع الاجتماعي، والإعاقة، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. عدا عن ذلك، فلا يمكن تحقيق معيار الشمولية في ظل إغفال شريحة الشباب أو تهميشها وذلك في ظل أهمية هذه الشريحة السكانية لدى تفزيذ أي مساع ذات أبعاد اجتماعية، فضلاً عن المعارف التي يتمتع بها أفراد هذه الشريحة فيما يتعلق بمناطقهم مما قد يساهم بالتالي في تحديد الحلول الحضرية الأفضل والأكثر ملاءمة.

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد



وينبع اعتبار معيار التنوع بين الشباب كعامل إيجابي لتحقيق أشكال التفاعل والتطور في المناطق الحضرية، إضافة لضرورة الاهتمام بمتطلباتهم والاعتراف بحقوقهم من خلال التشريعات الحضرية على قدم المساواة مع جميع الشرائح السكانية الأخرى. كما يتعين تعزيز هذه الإمكانيات عبر إشراك الشباب من مختلف الخلفيات والاتمامات القائمة على أساس السن، والنوع الاجتماعي، والأصل العرقي، والثقافة، والدين، والطبقة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والهوية الجنسية، والقدرات البدنية والعقلية، وذلك لضمان تفہيد التشريعات والأنظمة الحضرية غير التمييزية من أجل إعمال حقوق الإنسان لجميع الأفراد.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز مستويات التشريعات والإدارة الحضرية عبر استغلال معرفة الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنه الإسهام في تنفيذ عمليات أفضل لجمع البيانات ووضع الأنظمة والقوانين المرتكزة على الأدلة على كل من الصعدين الوطني والمحلـي.

ويمكن استخدام بيانات المستخدمين المتأتية عبر وسائل الإعلام الاجتماعي والتطبيقات الخاصة بجمع البيانات لزيادة الفرص المتاحة للحكومات المحلية لتحديد أولويات المواطنين وتفضيلاتهم، إضافة لرصد مستويات تقديم الخدمات واستقاء الآراء من جانب المستخدمين وتوفيرها لحكومتهم.

إن ضمان إدراج احتياجات الشباب وحقوقهم ضمن مختلف السياسات وعمليات صنع القرار يمثل طريقة فعالة لتحديد النتائج ذات الصلة على المستوى المحلي، مما يعزز أهمية عمليات صنع القرار والمساءلة للحكومات المحلية، وذلك في ظل تعزيز مستويات الحس بالملكية وشرعية أشكال الشراكة مع المجتمعات المحلية. وثمة دور أساسي للسياسات الحضرية الوطنية ضمن هذا الإطار، وذلك في ضوء تشكيلها لفرصة لإدماج قضايا الشباب لاسيما ضمن برامج التنمية الحضرية.

الشباب، والتشريعات، والأراضي، والحكومة الحضرية

تحتخص التشريعات الحضرية بالأنظمة والأساليب المقيدة لتنفيذ سياسات الأراضي، ونظام حيازة الأرضي وحماية الحق في ملكيتها. كما يمكن أن تحدد الرابط ما بين الحكومات المحلية، والإقليمية، والوطنية ومسؤولية كل منها. ١ إضافة لذلك، توفر التشريعات الحضرية الإطار اللازم لمختلف الأنظمة والقوانين لدعم تنفيذ التشريعات الموضوعية، كحماية الأماكن العامة، وقوانين البناء، والأنظمة الخاصة بتقسیم الأراضي.

وتعتبر التشريعات جزءاً أساسياً لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة بحيث تشكل السلطات المحلية المحور الأساسي للعمليات التشريعية. كما تمثل السلطات المحلية المستوى الإداري الأقرب للسكان، بما في ذلك الشباب، حيث تساهـم في توفير الخدمات الأساسية لهم (بما في ذلك الخدمات الصحية، والتعليمية، والنقل، وإمدادات المياه، وغيرها) فضلاً عن دورها الأساسي ضمن إطار الاستجابة للأزمـات وحالات الطوارئ. وعادة ما تشكل الجهة الإدارية الأقرب والأكثر تفاعلاً مع الشباب، سواء كان ذلك لغايـات إصدار تصاريـح العمل، أو توفير خدمات الرعاية الصحية أو التعليمية. وفي ظل إمكانـية تحقيق التفاعل المباشر مع المواطنين، تتمتع السلطات المحلية بفرصة التشاور مع الشباب لغـایات صنع القرار الأفضل، بما في ذلك القرارات المتعلقة بقضايا الأرضـي، والتخطيط، والإسكان، وتوفـير الخدمات الأساسية، والتنمية الاقتصادية.

إن الدور الهام لإشراك الشباب لا يقتصر فقط على تعزيز مستويات تمكـن المجتمعـات المدنـية، وتوسيـعة إطار المشاركة الديمـقراطـية وتعزيـز أشكـال التعاونـ، بل أنه قد يـساهم في تعزيـز فـعالية التشـريعـات من خـالـل زـيـادة الحـسـ بالـملكـيةـ بينـ المـواـطنـينـ، وكـفـالـةـ الـاحتـياـجـاتـ والـأـولـويـاتـ الـأـسـاسـيـةـ بـيـنـ الشـيـابـ، كما يـسـاـهرـ هـذـاـ التـوـجـهـ فيـ إـنـشـاءـ المـدنـ الـمـتـمـاسـكـةـ اـجـتمـاعـيـاـًـ منـ خـالـلـ تعـزيـزـ مـسـتـويـاتـ وأـسـالـيـبـ المشـارـكـةـ، وـتـقـلـيقـ مـمارـسـاتـ الـتـهـمـيشـ، وـدـعـمـ مـسـتـويـاتـ الـاسـتـقـرارـ السـيـاسـيـ وـالـأـمـنـيـ وـالـازـهـارـ. تعـزيـزـ مـسـتـويـاتـ تـكـافـؤـ الفـرـصـ وـالـازـهـارـ.

الشباب، وبرامج التخطيط والتصميم الحضري

يمكن أن تساهم برامج التخطيط والتصميم الحضري في دعم المدن ضمن مختلف المساعي الرامية لإنشاء المدن المدمجة، وذات الشمولية الاجتماعية، والأفضل تكاملاً وترابطاً. وتحظى تلك البرامج ب استراتيجيات وأدوات تنفيذية طويلة الأجل بهدف استغلال مختلف الموارد المتاحة بما في ذلك الأرضي، والمياه، وموارد الطاقة.^٢

وتعد المساحات العامة أحد أبرز مجالات التركيز في مجال التخطيط والتصميم الحضري، وهي مسألة اكتسبت المزيد من الأهمية في ضوء الورقة المتسارعة لعمليات التحضر وتامي معدلات الكثافة السكانية في المناطق الحضرية. وبعد كل من معياري المساحات العامة والنقل الحضري كعاملين أساسيين بالنسبة للشباب لتمكينهم من الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، وفرص العمل، والأنشطة الترفيهية. وثمة دور أساسي في هذا المجال لكل من برامج التصميم والتخطيط الحضري بغية ضمان توفر الفرص الاقتصادية، والترفيهية، والاجتماعية للشباب، وضمن إطار الجهود المبذولة لمعالجة مسألة البطالة؛ يعد توفير الأماكن العامة للشباب متطلباً أساسياً من أجل تمكينهم اقتصادياً وذلك في ضوء الفرص المتاحة لهم لتحقيق المشاركة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، فضلاً عن تعزيز مستويات الابتكار والمبادرة لدى فئة الشباب.

ولا بد من أن تولي السياسات الحضرية الوطنية الأهمية لقضايا الشباب بغية الربط ما بين الأولويات المحلية والوطنية والعمل بشكل منهجي على معالجة متطلبات هذه الشريحة السكانية بحيث تشكل أدلة ناجحة لتحقيق عمليات التنمية الحضرية الشاملة، والمتكلمة، والمستدامة. كما يتبع ربط تلك السياسات بكل من الإستراتيجيات أو السياسات الشبابية على كل من المستويين الوطني والم المحلي من أجل تحديد الأبعاد الديمغرافية المناسبة وتبسيير جهود التنسيق على المستوى الوطني.

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد



ويمكن للمدن الاستفادة من برامج التخطيط الاهادقة لخدمة الشراحت السكانية الناشئة عن ظاهرة التضخم الشبابي في المدن، والتي تهدف كذلك لتعزيز مستويات توفير فرص العمل، وتعزيز رأس المال الاجتماعي الذي يتضمن شريحة الشباب. من جانب آخر، فإن إعداد الخطط القائمة على الشراحت السكانية الموجودة بعد أمراً أساساً لتعزيز مستويات الاتجاهية والازدهار في المدن، ولتعزيز مستوى برامج التنمية الحضرية العادلة وتحقيق التمويحي الشمولي لجميع الشراحت السكانية. ولا بد كذلك من الأخذ بعين الاعتبار كلاً من معياري المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس والسن، وضمان تشكيلهما لعنصر اساسي ضمن برامج التخطيط الحضري.

الشباب والفرص التمويلية في المدن

يعتبر توفير السبل المعيشية وفرص العمل للشباب كعوامل أساسية لتعزيز مستويات الاقتصاد الحضري، فضلاً عن أهميتها لتحقيق الأداء المالي السليم والنمو الحضري المستدام، بما في ذلك عبر التحصيل السليم للإيرادات. وتتميز المدن المرizدهة بتوجهها للاستثمار في رأس المال البشري الشاب ولتشجيع مستويات الإبتكار، والحرaka الاجتماعية، وتتنوع الفرص.علاوة على ذلك، فقد نجحت تلك المدن في توفير فرص عمل وفرص اقتصادية مناسبة للشباب إضافة لتوفير الظروف المناسبة لاستغلال مهاراتهم عبر فرص تشغيلية متعددة ومريحة باعتبارها كجزء أساسي من النظام الاقتصادي النظامي.

وتتساهم أشكال التفاوت التي تؤثر على الشباب في نشوء العرائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في المدن.

يعتبر إنشاء الأماكن العامة للشباب ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، بما في ذلك عبر إطلاق المشاريع الريادية لغايات تعزيز مستويات التماسك الاجتماعي، وتحقيق الإزدهار الاقتصادي، والتكامل، والإدماج.

ولابد من تكافؤ فرص الوصول إلى تلك الأماكن لكل من الشابات والشباب على حد سواء، فضلاً عن ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمسألة كسر قيود الخوف وضمان حرية التنقل للشابات في تلك الأماكن.

إن ضمانت إدراج تلك المسائل كأولويات أساسية يتطلب ارتكاز برامج التصميم والتخطيط الحضري لمعيار مشاركة الشباب وتلبية متطلباتهم ضمن المخرجات المحددة لتلك البرامج، وذلك بالتزامن مع تيسير انتقال الشباب من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد من حيث القدرة على التنقل، وضمان سلامتهم، وإمكانية وصولهم إلى الأماكن العامة واتاحة الفرص الاقتصادية لهم، إضافة لتحقيق المشاركة الديمقراطية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لهم. ولا بد كذلك من وضع الآليات المنظمة، وغيرها من المتطلبات والتوجيهات لتحقيق المشاركة الشبابية الفعالة ضمن إطار إعداد، وتنفيذ، ومراجعة الخطط الإقليمية والحضرية، وخطط التوسعة العمرانية في المدن، والخطط الخاصة بمواجهة تغير المناخ، وذلك بغية الاستفادة من معارف الشباب باعتبارها كأدلة لتحسين مستويات التخطيط الحضري.

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد



ولا بد كذلك من إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لا سيما من أجل توفير البيئة المواتية للشباب لتمكينهم من الانضمام للقطاع الاقتصادي الرسمي، وضمان إدراكهم لمختلف حقوقهم ومسؤولياتهم كموظفي نظاميين. كما يتعين إنشاء إطار الشراكة ما بين الحكومات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص والشباب على نحو يتسم بالشفافية والمساءلة، وذلك بغية استغلال الأثر التكتلي لعمليات التحضر ولضمان استفادة المدن من القدرات الابتكارية التي يتمتع الشباب بها.

ويجب تشجيع اعتماد السياسات والإصلاحات الاقتصادية الفعالة والتي تتضمن ركائزها كلاً من معايير الإبداع، والابتكار، والبحوث، والعلوم، والتكنولوجيا والتي تشكل جميعها مجالات يمكن أن يتخذ الشباب من خلالها دوراً أساسياً وهاماً. ولا بد من إدراج متطلبات الشباب والفرص الازمة لهم ضمن مختلف خطط الإنعاش والتجديد الاقتصادي التي تهدف لتعزيز مستويات النمو الاقتصادي في المدن. ومن الضروري كذلك توجيه صناع القرار لوضع شروط تفضيلية للمشاريع الشبابية وفرص العمل الخاصة بهذه الشريحة لدى إعداد الهياكل الضريبية باعتبارهم كاستثمار طويل الأجل في مجال تعزيز مستويات النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات الناشئة على المستوى المحلي.

وقد كان ذلك جلياً لا سيما من خلال معدلات البطالة المتزايدة عالمياً، وذلك في ظل اعتبار الشباب أكثر عرضة لعدم الحصول على فرص العمل بثلاث مرات مقارنة بالبالغين. 1 من ناحية ثانية، وحتى في حال توفر فرص العمل للشباب، فتنة عدة تحديات تواجههم بما في ذلك الأجور الأدنى المتاحة لهم، والعملة الناقصة، ومحدودية التصرف في الأصول والممتلكات، وهو ما يؤثر سلباً على الإستراتيجيات التمويلية المعتمدة بها في المدن.

إن التوجه نحو تحقيق الاقتصاد الحضري الشمولي والإنتاجي يساهم في دعم آليات النمو والتمويل الوطنية، بحيث تشكل العمالة البوابة الرئيسية لتخلص الشباب من براثن الفقر، فضلاً عن اعتبارها أساساً لتحقيق الثروة، وكالآداة الأولى لإعادة توزيع الثروات. إضافة لذلك، فإن زيادة توفير فرص العمل اللائق للشباب في القطاع النظامي ستساهم في تعزيز مستوى توليد الإيرادات المحلية من خلال الضرائب المفروضة على الأفراد، والممتلكات، وزيادة المبيعات، والاستثمارات، وإنشاء المشاريع.

وعلى صعيد آخر، ثمة ضرورة لمعالجة التحديات التي تحول دون تحقيق المشاركة الاقتصادية الفعالة للشباب في المدن، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين الحاصل في تلك التحديات تبعاً للخلفيات التربوية والاجتماعية لمختلف الشباب، وتبعاً كذلك لل النوع الاجتماعي. وينبغي إتاحة الفرصة للشباب لاكتساب المهارات الازمة للمشاركة في أي من المجالات الصناعية، والخدمية، أو المعرفية لما لذلك من أهمية بالغة لتحقيق الإدماج والإنتاجية والإسهام في تعزيز المستوى المالي للمدن. علاوة على ذلك، فمن الضرورية يمكن تعزيز الروابط ما بين مؤسسات التعليم العالي، وبرامج التدريب المهني وإمكانات النمو الاقتصادي الحضري وذلك لضمان تمكن الشباب من تحديد خياراتهم التعليمية واكتساب المهارات في القطاعات الاقتصادية لضمان تمكنهم من إيجاد فرص العمل المربح.

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد

الآفاق المستقبلية

تعتبر عملية التحضر في بعض الأحيان كسيف ذو حدين بالنسبة للشباب، مما يجعل عملية إعداد وتنفيذ المبادرات وأشكال الاستجابة المناسبة أمراً في غاية الأهمية لضمان توجيه الفرص التي تتيحها المدن للكثافة السكانية الشابة نحو تحقيق التنمية الشمولية، والمتကاملة والمستدامة. وفي إطار الإمكانيات التي تتيحها المدن للشباب، فإنها تعد قادرة كذلك على تعزيز مستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية من خلال القوة العددية للشباب إذا ما أتيحت الظروف المناسبة لذلك. وباعتبار الشباب كمورد أساسى لأى مدينة، فإن تعزيز دورهم ك أصحاب مصلحة أساسيين ضمن إطار تناول التنمية الحضرية المستدامة من شأنه الإسهام في تعزيز كلًا من الآليات والإجراءات المرتكزة على حقوق الإنسان والمبادئ الديموقратية مما يساهم وبالتالي في تعزيز أهمية معياري المساواة وعدم التمييز ضمن إطار التنمية الحضرية، وهو ما يدعم تفہيد برامج التنمية الحضرية العادلة وتحقيق النمو الحضري الشامل.

علاوة على ذلك، فقد بات صوت الشباب يعلو في إطار مطالبهم باتخاذ دور أساسي في مجال التنمية الحضرية، ونظرًا لتشكيل فئة الشباب للشريحة السكانية الأكبر في العديد من المدن؛ فقد لوحظت رغباتهم ونطليعاتهم للأخذ بخبراتهم ومعارفهم بعين الاعتبار من قبل واضعي السياسات والجهات القائمة على إعداد برامج التخطيط والمعنيين بشؤون الشباب في المدن. من جانب آخر، فقد لوحظت الفرص الجديدة والناشئة بهدف تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والإدارة الأفضل في المدن، وذلك في ضوء المستوى الأفضل الذي يتمتع به جيل الشباب مقارنة بالأجيال السابقة من حيث الترابط، والتعليم، والثقافة، والمعرفة. كما بات من الضروري إشراك الشباب باعتبارهم كشركاء في التنمية بدلاً من اعتبارهم كجهات مستفيدة فقط إذا ما أريد لأى مدينة النجاح في تفہيد الأفكار المبتكرة، وتوفير الأشکن الأفضل تنظيمًا، وإعادة النظر في الأساليب الناجحة والأخرى غير الناجحة ضمن إطار وتنمية التحضر المتتسارعة.

و ضمن هذا السياق، يعتبر جدول أعمال المؤتمـل أحد أبرز وثائق الأمـر المتـحدـة التي تم إعدادها فيما يخص حقـ الشـبابـ فيـ المـشارـكةـ، وـمعـ اـقـرـابـ اـنـطـلاقـ مؤـتمـلـ المؤـتمـلـ الثـالـثـ، يـمـكـنـ القـولـ بـأـنـ بـرـنـامـجـ المؤـتمـلـ يـتـمـنـعـ بـالـقـدرـةـ وـالـمـسـتوـلـةـ الـلـازـمـةـ لـضـمـانـ إـعـادـةـ الـسـيـاسـاتـ وـالـإـجـرـاءـاتـ الـمـنـاسـبـةـ لـتـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـحـضـرـيـةـ المـرـجـوـةـ. كـمـ يـتـعـنـ اـعـتـباـرـ الـاقـرـادـ كـاـنـواـةـ الـأـسـاسـيـةـ لـعـلـمـيـاتـ التـنـمـيـةـ الـحـضـرـيـةـ - لاـ سـيـماـ فيـ ظـلـ اـسـتـمـارـ مـعـانـاةـ الـغـالـلـيـةـ الـعـظـمـيـ منـ سـكـانـ الـمـدـنـ منـ التـهـمـيـشـ نـتـيـجـةـ لـاعـتـباـرـهـمـ أـصـفـرـ مـنـ يـتـمـ سـمـاعـهـمـ وـالـشـاـورـ مـعـهـمـ.

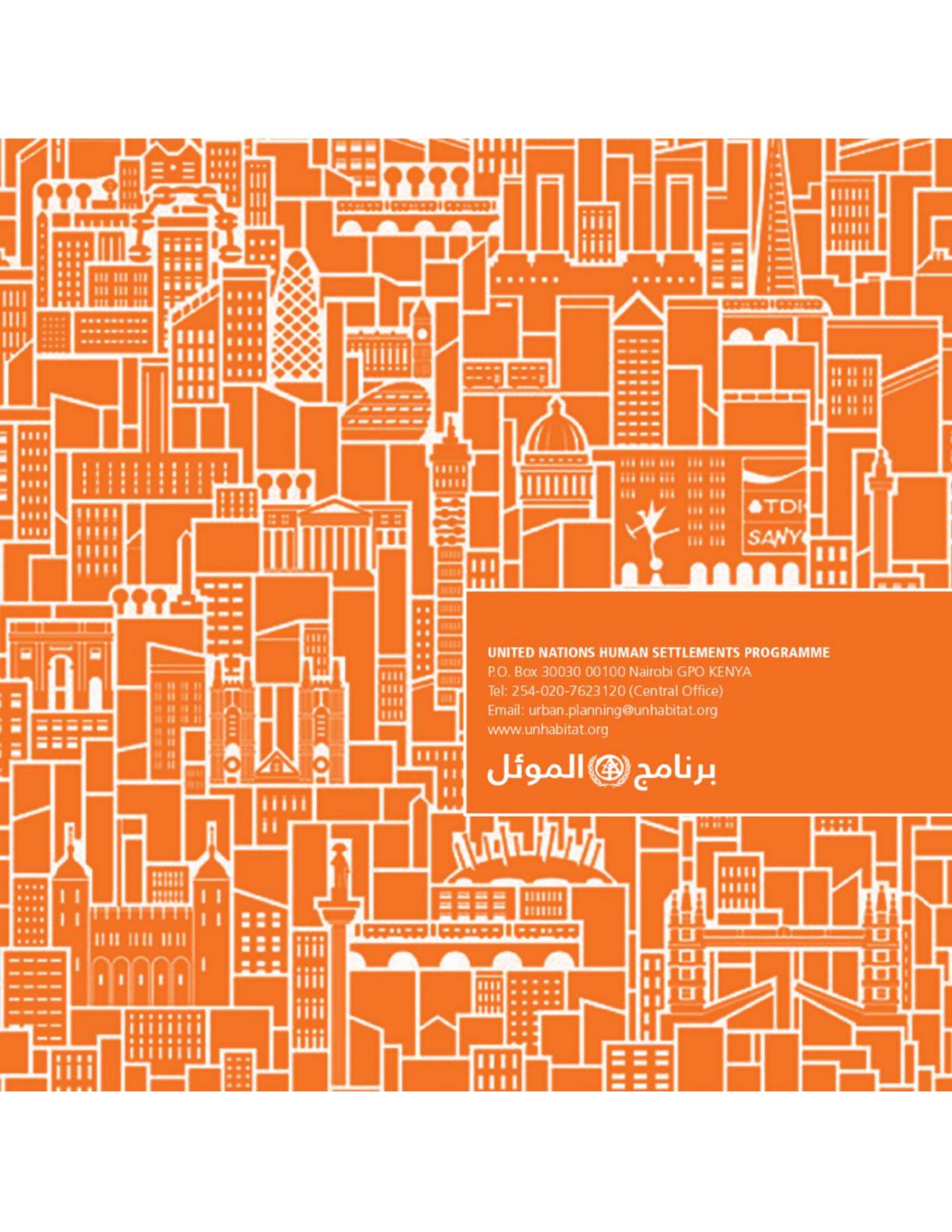
وبالتـامـنـ معـ إـطـلاقـ الـأـطـرـ الإنـمائـيـةـ الـجـديـدةـ لـتـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ، بماـ فـذـكـ ذلكـ مؤـتمـلـ المؤـتمـلـ الثـالـثـ، وأـهـدـافـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ، فـسيـسـعـ بـرـنـامـجـ المؤـتمـلـ لـضـمـانـ اـسـتـمـارـ التـركـيزـ عـلـىـ شـرـيـحةـ الشـبـابـ باـعـتـباـرـهـاـ كـجـزـءـ لاـ يـتـجـزـأـ مـنـ عـلـمـيـاتـ التـنـمـيـةـ الـحـضـرـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ. وـبـاتـابـاعـ النـهـجـ الـثـالـثـ الـمنـحـ لـلـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ؛ فـإنـ التـوـجـهـاتـ الـرـامـيـةـ لـإـشـراكـ الشـبـابـ وـتـحـقـيقـ شـارـكـتـهـمـ الـفـاعـلـةـ لـوـضـعـ الـأـطـرـ التـشـريعـيـةـ وـالـخـطـطـ الـحـضـرـيـةـ الـمـرـاعـيـةـ لـمـتـطـلـبـاتـ الشـبـابـ جـبـاـءـ إـلـىـ جـنـبـ وـاسـتـغـلـالـ العـاـنـدـ الـدـيـمـقـرـاطـيـ لـتـحـوـيلـهـ لـفـرـصـةـ اـقـتصـاديـةـ هـامـةـ فـيـ الـمـدـنـ سـوـفـ تـشـكـلـ مـجـتـمـعـةـ أـلـوـيـاتـ أـسـاسـيـةـ لـبـرـنـامـجـ المؤـتمـلـ لـلـعـملـ نحوـ إـنـشـاءـ الـمـدـنـ الـأـكـثـرـ تـكـامـلـاـ، وـاستـدـامـةـ، وـشـمـوليـةـ.



23

قضايا الشباب في جدول الأعمال الحضري الجديد





UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME

P.O. Box 30030 00100 Nairobi GPO KENYA

Tel: 254-020-7623120 (Central Office)

Email: urban.planning@unhabitat.org

www.unhabitat.org

المؤتمر
برنامجه